بعض التعليقات حول تطوّرات الطاقة والتجارة
من منظور مجلس التعاون لدول الخليج العربية [1]

يطيب لي أن أشارك زملائي أصحاب المعالي في بدء مناقشات هذا الجزء من الجلسة الثانية في هذه الندوة الهامّة.

بدايةً، من المعلوم أن الطاقة والتجارة يحظيان بأهمية بالغة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكما نعلم جميعاً، فإن الهياكل الاقتصادية في هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على قطاعي الطاقة والتجارة، اللذين يتّسمان بالارتباط الوثيق فيما بينهما، وذلك لأن النفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية تعتبر مكوّنا رئيسياً في صادرات السلع من دول المجلس. يضاف إلى ذلك أن عائدات النفط تشكل مساهمة ملموسة في كلّ من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

ومما لا شك فيه أن ثمة العديد من القضايا المرتبطة بالطاقة والتجارة، والتي يمكن مناقشتها من هذه الجلسة. ورغم ذلك، فإنني أودّ أن أركز على بعض التعليقات القليلة حول التطوّرات الحديثة بشأن الطاقة والتجارة، وذلك من منظور دول المجلس.

ومن المعلوم أن تجانس اقتصادات دول المجلس يعني أنها من غير المحتمل أن تتعرّض لصدمات خارجية غير متماثلة من شأنها التأثير فقط في اقتصاد إحدى هذه الدول، ودون التأثير أيضاً في اقتصادات الدول الأخرى. ورغم ذلك، فإن دول المجلس معرّضة دوماً لصدمات اقتصادية خارجيّة متماثلة، وناجمة أساساً عن التقلّبات الحادّة في أسواق النفط العالمية.

ولقد حاولت دول المجلس أن تعزل الآثار السلبية لتقلّبات أسعار النفط على اقتصاداتها المحلية، حيث قامت هذه الدول بتبني إصلاحات هيكلية وإجراءات تحرّرية بهدف التصدّي لاعتماد

---

(1) كلمة أعدّت بمناسبة انعقاد ندوة النظام الأوروبي رفيعة المستوى، والتي نظّمها البنك المركزي الأوروبي والبوندزبانك، وذلك في ماينز / ألمانيا خلال الفترة 11-13 مارس عام 2008.

اقتصاداتها بشكل ملموس على عائدات النفط. ولقد تمثّل جزء من الحلّ الرامي إلى مواجهة هذا التحدّي، والذي تبنّته غالبية دول المجلس، في إقامة صناديق لغرض تحقيق الاستقرار، حيث تتم من خلال هذه الصناديق إعادة استثمار فوائض الإيرادات الحكومية بهدف توليد دخل كاف من شأنه تخفيف حدّة الصدمات الخارجية.

كما تمثّل جزء آخر من الحل في تبني تكامل اقتصادي إقليمي يرمي إلى إقامة، بشكل متتابع، منطقة تجارية حرّة، واتحاد جمركي، وسوق مشتركة، ثم اتحاد نقدي، وذلك كوسيلة من شأنها تحقيق عدّة أهداف، منها تسهيل إقامة أسواق محلية مكبّرة، وتصنيع كفء، وتنويع اقتصادي لكل من الإنتاج والإيرادات الحكومية، إضافة إلى توفير بيئة استثمارية واعدة.

ومن المؤكد أن ارتفاعات أسعار النفط منذ عام 2004 تمثل تطوراً مرحباً به من جانب دول المنطقة، لاسيما وأن أسعار النفط كانت تعتبر منخفضة جداً لفترة طويلة.

وفي الماضي، عندما كانت أسعار النفط منخفضة نسبياً، فقد كان معروض النفط العالمي يعاني من وجود قيود تحدّ من القدرة التوسّعية في معظم الدول المنتجة للنفط.

ولقد كان لافتاً أن الاستثمارات الرامية إلى زيادة معدلات الإنتاج والتكرير وطاقات خدمة التسليم، وذلك من خلال تطوير حقول نفط وغاز جديدة، وتحديث المصافي القائمة وإقامة مصافي جديدة، إضافة إلى توسيع تسهيلات خدمة النقل، قد كانت غير ممكنة اقتصادياً، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط والتصوّرات المستقبلية غير المؤكدة بشأن هذه الأسعار.

يضاف إلى ما سبق أن جزءاً رئيسياً من الارتفاع الجاري في أسعار النفط يمكن أن يُعزى إلى عمليات المضاربة في أسواق النفط، وإلى وجود بعض المخاطر، إضافة إلى بعض الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد لبعض الدول الرئيسية، والانخفاض المستمر للدولار الأمريكي. وبشكل أساسي يمكن القول إن الطلب على النفط قد سجل ارتفاعاً مطرداً لعدة أسباب، منها النمو المتسارع في أداء اقتصادات الدول الناشئة (ولا سيما الصين والهند)، والأحداث السياسية

والحروب، إضافة إلى الاستهلاك المتنامي للطاقة عالمياً. من جانب آخر، لوحظ أن المعروض من النفط لا يتجاوب بدرجة كافية نتيجة لعدّة عوامل، مثل استنفاذ بعض حقول النفط، وانخفاض الاستثمار الموجّه لأغراض توسيع الطاقة الإنتاجية. ومن المؤكد أن المضاربات في مجال تجارة النفط من شأنها أن تؤدي بشكل طبيعي إلى رفع أسعار النفط. وتدل التصوّرات المستقبلية على أن تباطؤ النمو الاقتصادي، وبخاصّة في الدول الصناعية، إضافة إلى الاستثمارات المتزايدة الموجّهة إلى إقامة طاقات إضافية في الدول المنتجة للنفط، ستؤدي إلى تحقيق أمل الاستقرار في أسعار النفط.

وعلى صعيد مجال التجارة يمكن القول إن التطوّرات الحديثة بشأن تجارة النفط تعتبر بمثابة ميزة نسبية لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عموماً. ولقد لوحظ أن التجارة البينية فيما بين دول المجلس، رغم ضآلتها في إجمالي تجارة دول المجلس، قد سجلت نمواً مطّرداً، ولاسيما منذ عام 2003، الذي شهد قيام الإتحاد الجمركي. ومن المتوقّع أن يؤدي قيام السوق المشتركة لدول المجلس في عام 2008 إلى تحسّن هذه التجارة. أما العلاقات التجارية الثنائية بين المجلس والتكتلات الاقتصادية الأخرى، مثل الإتحاد الأوروبي، فإنه بالإمكان زيادة تدعيمها، وذلك من خلال إيجاد الحلول لمختلف القضايا البارزة والمرتبطة بكلّ من تجارة السلع والخدمات، والاستثمارات، واتفاقيات التجارة الحرّة الثنائية، إضافة إلى سبل الوصول والعمل في الأسواق.

ويتمثل الحدث المستقبلي الهام، والخطوة الأكثر طموحاً على طريق التكامل الإقليمي، في تأسيس الإتحاد النقدي فيما بين دول المجلس. ويتوقّع قيام هذا الإتحاد في عام 2010، إلا أنه يمكن تأجيله إذا ما تبين أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للانتهاء من الأعمال التمهيدية الضرورية، ولإقامة البنية المؤسسية والتشريعية المطلوبة.

وبطبيعة الحال، فإن التجارة الخارجية تتأثر بكلّ من الأسعار النسبية، وأسعار الصرف. ويمكن القول إن المعوّقات الرئيسية لنمو التجارة العالمية تتمثل في التقلّبات الحادّة في أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية. وهذه التقلّبات، التي من شأنها زيادة تكلفة الصفقات الدولية، تنطلق أساساً من الدول الصناعية الرئيسية، وتنجم أساساً عن الاختلالات الهيكلية في المالية العامة والحسابات الخارجية لهذه الدول الصناعية الرئيسية. ومن الضروري سرعة معالجة هذه الاختلالات العالمية، وكذلك معالجة جذور أسباب حدوثها. إن استمرار هذه الاختلالات العالمية الملموسة من شأنه أن يثير القل بخصوص الأمرين التاليين:

أولاً: أن التطوّرات الحديثة في الأسواق المالية يمكن أن يولّد المخاطر، التي تتطلب بدورها جهوداً تعديلية فائقة.

ثانياً: أن استمرارية الاختلالات التجارية الكبيرة قد يؤدّي إلى حدوث ضغوط حمائية لدى كلّ دولة على حدة، وذلك على شكل سياسات أسعار صرف مجحفة، وفرض قيود وحواجز تجارية متعددة.

وتجدر الإشارة بخصوص التجارة فيما بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن دول المجلس تمثل خامس أكبر سوق لصادرات الإتحاد الأوروبي، بينما يمثل الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لدول المجلس ككل. ومن اللافت أن دول المجلس تحصل على ثلث وارداتها من الإتحاد الأوروبي. كما أن قيمة صادرات المجلس إلى الإتحاد الأوروبي، مضافاً إليها قيمة واردات المجلس من ذلك الإتحاد، تفوق ما نسبته 50% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس ككل. ومن اللافت أيضاً أن شروط التبادل التجاري على أرض الواقع تعتبر في صالح الإتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ.

وجدير بالذكر أن جميع دول المجلس أعضاءٌ في منظمة التجارة العالمية، وذلك منذ شهر ديسمبر عام 2005. يضاف إلى ذلك أن بعض دول المجلس قد قام بإبرام اتفاقيات للتجارة

الحرة مع الولايات المتحدة. وحالياً، هناك اثنتي عشرة دولة وكتلة في مرحلة التفاوض بشأن اتفاقيات للتجارة الحرّة مع دول المجلس. ولقد أسفر الحوار الطويل بين الإتحاد والمجلس، بشأن الدخول في اتفاقية للتجارة الحرّة، عن التوصّل إلى جولات أساسية من المفاوضات. ولقد بدأ هذا الحوار في عام 1974 عقب صدمة النفط الأولى، ولكنه أصبح رسمياً بشكل أكثر في عام 1989، وذلك من خلال اتفاقية تعاون، علماً أن ذلك الحوار يشهد، منذ ذلك العام، فترات من الأمل والإحباط.

وتتمثل مزايا مثل هذه الاتفاقية في أنها تتيح فرصاً هائلة لأسواق الاقتصاديْن معاً. وبينما تتطلّع دول المجلس إلى دخول سهل لمنتجاتها البتروكيماوية وصادراتها الأخرى في السوق الأوروبي، فإن استثمارات الإتحاد الأوروبي ستجد طريقها إلى أسواق دول المجلس، وستعمل على دفع برامج التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأخيراً يمكن القول إن المجلس والإتحاد في حاجة معاً إلى زيادة أواصر التعاون، وإلى التوصّل من خلال حوارهم الواسع إلى خاتمة ناجحة ومقرونة بإبرام اتفاقية للتجارة الحرّة طال انتظارها.